

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ ابريل ٢٠٠٥

مشاورات لبنانية مكثفة لاختيار رئيس جديد للحكومة
المعارضة ترشح ميقاتي.. ومخاوف دولية من تأجيل الانتخابات

بيروت - من فتحي محمود:

شهدت الجولة الأولى من المشاورات النيابية التي أجراها الرئيس اللبناني اميل لحود صباح أمس لاختيار رئيس جديد للحكومة حالة من الغموض لأول مرة منذ سنوات طويلة، حيث رفضت الكتل النيابية الكبرى الموالية للسلطة الكشف عن اسم المرشح الذي أبلغته للرئيس لحود والذي رجحت مصادر عديدة أنه وزير الدفاع عبدالرحيم مراد وهو المرشح الذي اختاره رئيس الوزراء المستقيل عمر كرامي، بينما شاركت المعارضة في المشاورات وأيدت اختيار وزير الأشغال السابق نجيب ميقاتي والذي حصل أيضا علي تأييد كتلة سليمان فرنجية وزير الداخلية، ورشح الوزير الياس سكاف وزير الاقتصاد عدنان القصار رئيسا للحكومة لأنه شخصية محايدة ومنفتحة.

ولعب نبيه بري رئيس مجلس النواب دورا كبيرا في محاولة إقناع جميع الأطراف بالتوافق علي اسم رئيس الحكومة، عبر سلسلة من الاتصالات التي اجراها مع الفرقاء أمس.

ونجح الزعيم الدرزي المعارض وليد جنبلاط الموجود حاليا في باريس في إقناع المعارضة بالمشاركة في المشاورات، مشددا علي أولوية إجراء الانتخابات من أجل التوصل الي تسوية سياسية، وقال إننا متمسكون بثوابتنا، وهي الانسحاب السوري الذي تحقق وفق اتفاق الطائف وليس القرار الدولي رقم ١٥٥٩، فضلا عن تحقيق مطلب التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري، أما مطلب إقالة القادة الأمنيين، فقد أصبح بعهدة التحقيق الدولي الذي سيأتي وسنقدم إليه كل ماملكه من أدلة وبالتالي ستتخرج رؤوس كبيرة.

وكشفت صحيفة النهار عن أن عبدالرحيم مراد وزير الدفاع قام بزيارة مساء أمس الأول الي العميد رستم غزالة المسنول عن المخابرات السورية في لبنان، والذي اتهمته المعارضة من قبل بإدارة لبنان من مكتبه، وقالت الصحيفة إن سوريا أبلغت كلا من نبيه بري وحزب الله تأييدها لتولي مراد رئاسة الحكومة.

ووصف السفير الأمريكي لدي لبنان جيفري فيلتمان الاستشارات النيابية بأنها فرصة ممتازة للتقدم نحو الانتخابات لأن حصولها يحتاج الي مجلس وزراء فاعل، وقال مرت سبعة أسابيع علي استقالة رئيس الحكومة عمر

كرامي من دون احراز أي تقدم نحو انتخابات حرة واننا نري أن مصلحة لبنان وشعبه تقضي بأن تجري الانتخابات بسرعة ولذلك نأمل في تشكيل الحكومة.

من جانبها ذكرت مصادر دبلوماسية واسعة الاطلاع في بيروت ان الدول الكبرى تتخوف من ازدياد التآزم السياسي الذي سيؤدي الي حالة من عدم الاستقرار التي قد تتصاعد في لبنان في حالة عدم اجراء الانتخابات النيابية في موعدها.

وقالت المصادر - في تصريحات صحفية أمس - إن الدول الكبرى المؤيدة لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري قبل ٣١ مايو تتخوف من عدم إجرائها لمجموعة أسباب، حيث لم يبق علي انتهاء المهلة القانونية لاجراء الانتخابات سوي ٤٥ يوما، وان العد العكسي لهذا الاستحقاق بدأ الي جانب العجز في تشكيل حكومة جديدة.

وقالت المصادر إن هناك شكا دوليا في ان يكون هذا العجز مفتعلا وتقف وراءه جهات فاعلة لمواجهة مطالب الاسرة الدولية مجسدة بقرارات مجلس الأمن.. واستمرار محاولة رموز الموالاة الحفاظ علي موقعها السياسي.

وأضافت أن محاولة الدول الكبرى العمل لاجراء الانتخابات في موعدها الدستوري لا تزال مستمرة، وان المسؤولين يؤكدون للزوار الاجانب إمكان حصول ذلك وان الفرصة لا تزال ممكنة في حال تشكلت حكومة جديدة.

من ناحية أخرى، كشفت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة ان الأمين العام للمنظمة كوفي أنان سيرجئ تقديم تقريره حول تنفيذ القرار الدولي ١٥٥٩ الي مجلس الأمن الدولي الي مابعد إنجاز الانسحاب السوري الكامل من لبنان في الثلاثين من ابريل الجاري. مع العلم أن هذا التقرير، الذي كان يعده له موفده الخاص لمراقبة تنفيذ هذا القرار تيري رود لارسن، سيركز علي المطلب الأول فيه وهو الانسحاب السوري الكامل من لبنان.

وكان من المقرر ان يقدم أنان تقريره الي المجلس يوم الثلاثاء المقبل، ولكن تم تعديل الموعد ليقوم فريق تابع للارسن بالتأكد من حدوث الانسحاب السوري الكامل من لبنان بما فيه الجيش والمخابرات، قبل أن يحيل أنان تقريره علي مجلس الأمن.